



Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.6 , Issue 12 (2021) , 2235 - 2265

USRIJ Pvt. Ltd.,

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية)

د. فاطمة احمد الهادي أحمد
أستاذة المحاسبة والتمويل المساعد
كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا

د. عبد المطلب عثمان محمود دليل
أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك
كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013-2017م، بيان الأثر المترتب لسياسة التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، إيجاد العلاقة بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والقيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وجود أثر للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية علي القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والقيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بتفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة علي السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة علي عملية الإقرار المالي.

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، سعر السهم، القيمة السوقية.

Abstract

The study aimed to determine the level of the accounting conservative in the financial report of the Sudanese banks that are dealing in the Khartoum stock exchange for 2013-2017. Also studying the impacts of the accounting that are dealing in the Khartoum stock exchange also examing the prelateship between accounting conservatism of the financial reports and the share market value

The important results that are found by the study, firstly, there is a high level form the accounting conservatism in financial reports of the Sudanese banks that are dealing in the Khartoum stock exchange. Secondly, accounting conservatism in the financial reports influence on the share market value for the companies that are trading in ghe market .

The study is commending to activate the role the administration of the stock market in order to active the censorship on the financial acknowledgement .

Keywords: Accounting Conservatism, Financial Reports, Share Price, Market Value.

المقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً سادت بشكل جلي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فإنه يختار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي.

وقد لوحظ تزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية بموضوع التحفظ المحاسبي، وازدادت وتيرة هذه الأبحاث خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بسبب تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ويظهر الدور التحفظي للمحاسبة من خلال اختيارات الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة، والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة، ويتم ذلك في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليه، وقد أصبحت ظاهرة زيادة التحفظ في القوائم المالية قضية رئيسة للبحث المحاسبي المعاصر خاصة بعد تزايد التقرير عن الخسائر من قبل الشركات مع تزايد التحفظ في القوائم المالية، ويسهم التحفظ المحاسبي من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة داخل السوق المالي في الكشف عن مدى كفاءة السوق المالي الناشئة، حيث أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن تمتع بعض القوائم المالية بالتحفظ في سوق ما يزيد من كفاءة السوق المالي.

مشكلة الدراسة:

تواجه الشركات زيادة في تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث تسعى الإدارة إلى إظهار نتائج أعمال الشركة بشكل ايجابي لتعظيم منافعها الذاتية علي حساب باقي الأطراف خاصةً حملة الأسهم والدائنين، وقد نتج عن هذا التعارض في المصالح إلى عدم تماثل معلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى، الأمر الذي يضع احتمال لاستخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات هذا لتحويل الثروة من طرف إلى آخر من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي يعد التحفظ المحاسبي أحدها، بل أبرزها، بالإضافة إلى تزايد التقلبات الاقتصادية في الأسواق المالية، و

التي تضع الشركات على محك صعب للحفاظ على قدراتها التنافسية بالسوق، عن طريق زيادة قيمتها السوقية، وبالتالي المحافظة على زيادة أسعار أسهمها في السوق ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما هو أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والقيمة السوقية للسهم لدى الشركات المدرجة فسوق الخرطوم للأوراق المالية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

- **الأهمية العلمية للدراسة:**

تبرز من الدور المتوقع لمستوى التحفظ المحاسبي باعتباره من المبادئ المحاسبية المهمة التي لها تأثير مهم على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد نادت العديد من الجهات العلمية في بيئات من حيث التشريعات والعوامل الاقتصادية بدراسة هذا الموضوع. وتعد الدراسة الحالية إضافة للدراسة من خلال التطبيق على بيانات تخص الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

- **الأهمية العملية للدراسة:**

تواكب الدراسة الاهتمام المتزايد من جانب الدولة بتحسين جودة المعلومات المالية المنشورة وتزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

أهداف الدراسة :

1. تحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013-2017م.

2. بيان أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

3. إيجاد العلاقة بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة:

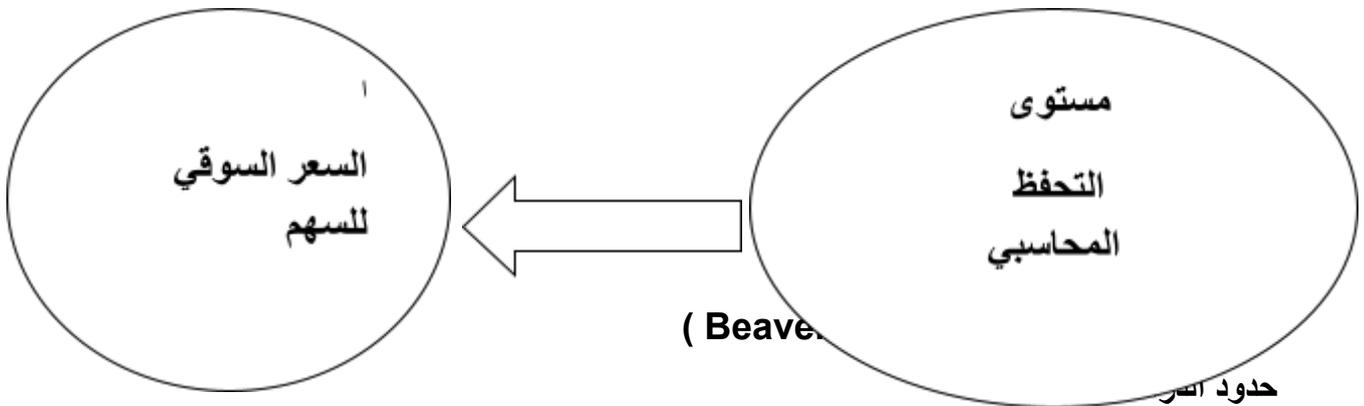
1- يؤثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية علي أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

نموذج الدراسة :

المتغير التابع

المتغير المستقل



حدود مكانية: عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
حدود موضوعية: تختصر في دراسة قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وأثره في أسعار الأسهم.

مصطلحات الدراسة:

التحفظ المحاسبي: هو الأخذ في الاعتبار كل الخسائر المتوقعة، وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

السعر السوقي للسهم: هو سعر إغلاق السهم في السوق (سعر السهم في نهاية العام).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم التحفظ المحاسبي:

قدم رواد المحاسبة العديد من القواعد المحاسبية التي تعتبر انعكاساً لمفهوم الحيطة والحذر ومنها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون، وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة المدين على السداد (نمر، 1967: 7). ويعرف البعض التحفظ المحاسبي بأنه "عدم توقع الأرباح مع توقع كافة الخسائر، وهذا يعني عدم المبالغة في الأرباح حيث إذا بينت أن الأرباح ظاهرة في القوائم المالية أكبر من الأرباح الفعلية، وبالتالي يترتب على هذا توزيع أرباح من رأس المال وبالتالي تخفيض رأسمال المشروع وعلى هذا لقي التحفظ

المحاسبي (2: 2002: Ross and watts). كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB International Accounting Standards Board) التحفظ المحاسبي من خلال إطار إعداد وعرض القوائم المالية عمى أن ممارسة التحفظ المحاسبي لا تعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصدقية (Blyss, 1924 :11).

أهمية التحفظ المحاسبي:

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية التي تتبعها الإدارة في التقرير عن صافي الأصول) حقوق الملكية) وأشارت الجمعية إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف من البيئة المحاسبية بالدول الغربية عن الأخرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أكثر الدول تحفظاً في إعداد القوائم المالية، وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين (عبد الملك، 2008: 215). كما أن أهمية تظهر أهمية التحفظ المحاسبي في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والتي أدت بالكثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما قاد الكثير من مديري تلك الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون بها(النجار، 2014: 183). كما يتضح أهمية التحفظ المحاسبي في:

- 1- أن التحفظ المحاسبي يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية فبقدر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات.
- 2- إن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية وذلك لزيادة وقتية انعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي وأثر ذلك انخفاض تكلفة الأموال، وانعكاس ذلك على زيادة مقدرة المحاسبين الماليين بالتنبؤ بالربح المحاسبي(عادل وقاسم، 2017: 357).

أهداف التحفظ المحاسبي:

- 1- يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملائمة للمعلومات المحاسبية.

- 2- إن استخدام التحفظ المحاسبي يساعد على عدم إفلاس وانهيار الشركات.
ج- إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين.
8- التحفظ المحاسبي يستخدم كدرع لتخفيف حالة عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في إعداد القوائم المالية.
هـ- يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية (إقبال والقضاة، 2014: 916).
أنواع التحفظ المحاسبي:

استقرت الدراسات التطبيقية في تناولها لدراسة التحفظ المحاسبي على التمييز بين نوعين من التحفظ وفقاً لارتباطه بالإجراءات المحتملة هما (Beaver and Ryan, 2005: 269-309):
1- التحفظ المشروط:

يرتبط هذا النوع من التحفظ بالأحداث الاقتصادية المحتملة والتي ينشأ عنها تخفيف القيمة الدفترية للأصول في حالة الأحداث غير المواتية فقط ولكن العكس صحيح، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة المشروطة الاعتراف بالخسائر المحتملة، والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمة الأصول طويلة الأجل وتطبيق سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون وذلك بهدف تخفيض الأرباح المحاسبية لتعكس الخسائر الاقتصادية المتلازمة، ويتسم التحفظ المشروط بسمتين هما:

- أنه تحفظ لاحق.

- أنه تحفظ مرتبط بالأحداث الاقتصادية المحتملة.

يستنتج أنه في ظل حالة عدم التأكد لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تحققها وتوفر الدليل الكافي على تحقيقها بينما يتم الاعتراف بالخسائر حتى ولو لم تتحقق. كما عرف آخر التحفظ المشروط Conditional على أنه تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية.

2 - التحفظ غير المشروط:

ينشأ التحفظ غير المشروط نتيجة اختيار الإدارة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة بطبيعتها من بداية الاعتراف بالأصل أو تسجيل الالتزام، تهدف إلى عدم المبالغة في قيمة صافي الأصول، لكن ينشأ عنها شهرة متوقعة غير مسجلة نتيجة تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها الاقتصادية. ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة، تحديد تكلفة المخزون

باستخدام (طريقة الوارد أولاً بصرف أولاً) واختبار طرق الإهلاك المعجل للأصول الثابتة، وكذلك الاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحقق فيها بدلاً من رسملتها. يلاحظ أن التحفظ غير المشروط سيكون له تأثير منتظم على صافي الدخل من فترة لأخرى وهو التأثير الذي يتضح عند معالجة تكاليف البحوث والتطوير كمصروف إيرادي بدلاً من معالجتها كمصروف رأسمالي، هذا الأثر المنتظم على صافي الدخل يترتب عليه تخفيض منتظم في القيمة الدفترية لصافي الأصول بقائمة المركز المالي. ونجد أن التحفظ المحاسبي المشروط يكون له تأثير غير منتظم على صافي الدخل نتيجة ارتباطه بالأحداث الاقتصادية التي تتحكم في توقيت ومقدار الخسائر المتوقعة التي يجب الاعتراف بها، وهو التأثير الذي يتضح عند تحديد خسارة الاضمحلال في قيمة الأصول، والذي يترتب عليه تخفيف غير منتظم في القيمة الدفترية لصافي الأصول بقائمة المركز المالي.

كما وضح البعض أن أنواع التحفظ المحاسبي هي (محمد، 2004: 57-59):

1- من حيث الإلزام

يمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث الإلزام إلى نوعين هما:

1- التحفظ الإجباري: وهو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات لتنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري أو غير ذلك، أي أن هذا النوع من التحفظ يتم بناءً عن قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

2- التحفظ الاختياري: وهو فهو ينشأ عن قرارات داخلية غالباً ما تحددها إدارة الشركة سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

2- من حيث مدى الاستمرار

يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ هما:

أ- التحفظ الدائم: ويشير إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، والتي غالباً ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة إلزام بإجراءات معينة، أو تلك التحفظات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدارة.

ب- التحفظ المؤقت: وهو يشير إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف والظروف المحيطة، أو التغيير في القرارات التي يتم اتخاذها، لذلك فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام سياسات محاسبية بديلة تحقق أهداف محددة في فترة زمنية معينة.

3- من حيث الدرجة

يمكن التصنيف بين نوعين من التحفظ هما:

- أ- التحفظ لأقصى درجة: قد يتم من اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة، مثال ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغير إدارة الشركة.
- ب- التحفظ لأدنى درجة: فقد يكون اختيار السياسات المحاسبية المتحفظه كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة.

4- من حيث النطاق

يمكن التصنيف بين نوعين من التحفظ هما:

- أ- تحفظ كلي: يتم من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات، وإجراء تغييرات في الطرق والسياسات والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً.
- 3- تحفظ جزئي: فهو يرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة، بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية، ومثال ذلك اختيار سياسات محاسبية متحفظة للتحكم في بعض العلاقات أو النسب، كالسيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون.

5- من حيث أبعاد التأثير

يرى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤثر على القوائم المالية من خلال بعدين هما التحفظ السابق والتحفظ اللاحق حيث يشار إلى التحفظ السابق بأنه ذلك التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد، مثال ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلاً من رسالتها. أما التحفظ اللاحق فهو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأي خسائر متوقعة حسب نموذج التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة (Lara, 2012: 16).

دوافع التحفظ المحاسبي:

تتمثل أهم دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي فيما يلي:

1. العملية التعاقدية

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة، ويمثل الدافع التعاقدية أهم وأقدم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير

التحفظ المحاسبي (محمد، 2013: 147). وأصبح ينظر للشركة كشخصية مستقلة معنوية لها حقوق عديدة، فهي تملك الحق في إجراء التعاقدات مع الأشخاص الآخرين، وهذه التعاقدات تكون ملزمة لأصحاب الشركات، وعادة ما تقوم الإدارة بإبرام وتنفيذ تلك العقود كوكلاء للمساهمين نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، والتي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة التي تنظر للملاك باعتبارها الأصل الذي يفوض سلطة اتخاذ القرارات إلى الإدارة كوكيل، ونظراً لتعارض المصالح فظهرت مجموعة من المشاكل التي تسمى بمشاكل الوكالة والتي تنتج عن اختلاف المنفعة بين الإدارة والأطراف الأخرى ذوي المصالح وعلى رأسهم المساهمين والمقرضين، فيسعى المساهمين إلى تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الشركة، بينما تسعى الإدارة إلى تعظيم عوائدها من مكافآت وحوافز حتى لو أضرت بقيمة الشركة (Blunck et al. 2007: 1-11).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يسهم في زيادة فاعلية عقود الدين، حيث يضمن للدائنين سياسات أكثر صرامة في الاعتراف بالأرباح، وبالتالي الحد من توزيع الأرباح بشكل مبالغ فيه، مما يتيح للشركة فرصة أكبر لسداد التزاماتها، كما أنه يعد أداة تعاقد فعالة في مجال الحوافز والدين لأن الشيء المثالي لتلك العقود أن تبرم وفقاً لمعلومات محاسبية متحفظة.

2. الدعاوي القضائية

شهدت بداية هذا القرن إفلاس العديد من المنشآت الكبيرة على مستوى العالم، وذلك لزيادة المديونية الخاصة بهذه المنشآت ومحاولتها تضخيم قيمة أصولها، وكذلك أرباحها في محاولة منها للحصول على مزيد من القروض، فقد ارتفعت معدلات الإفلاس بين المنشآت الكبرى من 4.01% إلى 4.09% في عام 2001 وكذلك في عام 2002 لانهيار العديد من الشركات مثل (Xerox) و(Enron Global) للعديد من الأسباب منها العبث والغش والأخطاء المحاسبية، المغالاة في الأرباح، وإخفاء المعلومات والتضليل (محمد، 2011: 22). ومن أكثر العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى التحفظ في المحاسبة هو نشأة مخاطر مقاضاة المحاسبين والمراجعين بشكل عام، وزيادة المسؤولية القانونية عليهم، حيث كشفت معظم الدراسات السابقة انه كلما تقلصت مخاطر الدعاوي القضائية والعقوبات والجزاءات النظامية كلما تقلص حجم ممارسات التحفظ المحاسبي، والنتيجة هي زيادة ممارسات التلاعب والغش من قبل الشركات، ومن ثم زيادة مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبمعنى آخر كلما زادت حالات الغش والاحتيال كلما زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات كلما زاد مخاطر الدعاوي القضائية كلما زادت الحاجة إلى ممارسات التحفظ المحاسبي بغرض تقليص المخاطر المرتبطة بالدعاوي القضائية المتمثلة في قيمة التعويضات أو التكاليف القضائية (أحمد، 2010: 51).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يلعب دور كبير في حماية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة من خلال المساهمة في تجنبهم التعرض للمسائلة القانونية، حيث يستخدم كآلية لمواجهة المشاكل الخاصة التي تظهر بين الأطراف المختلفة كما انه آلية لمواجهة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي.

3. المبررات الضريبية

في أي مجتمع من المجتمعات فإن رقم الربح المحاسبي يعتبر هو الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وحيث أن سعر الضريبة يحدد في المجتمع بواسطة الهيئات التشريعية، ويمثل إلزام لكافة المنشآت، فإن السبيل الوحيدة لدى أي منشأة لتخفيض الضريبة المستحقة عليها هو التلاعب في رقم الربح الحسابي، وبالتالي تؤثر هذه الاعتبارات الضريبية على الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية وذلك نظراً لتعدد السياسات المحاسبية ووجود حرية للاختيار من بينها. وترتبط ضريبة الدخل منذ القدم بالأرباح المعلن عنها، وتتناسب قيمة تلك الضريبة طردياً مع قيمة الأرباح المعلن عنها والمعدة من بين مجموعة من السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها من جانب الشركة، لذلك تؤثر ضريبة الدخل تأثير كبير على كيفية احتساب الربح، حيث تلجأ بعض الشركات إلى إظهار قيمة الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية وإظهار قيمة المصروفات بأعلى من قيمتها الحقيقية، وذلك بهدف تخفيض العبء الضريبي المستحق، وهنا يتم إتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة، وفي هذا الصدد أشار (الجارجي، 2013) إلى أن السلطات الضريبية تقبل التحفظ الشرطي المرتبط بأحداث معينة تشير إلى حدوث خسائر غير محققة مثل انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة أو انخفاض القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة، وفيما يتعلق بالتحفظ غير الشرطي غير المقترن بأحداث معينة كتحميل تكاليف الأصول غير الملموسة على قائمة الدخل في نفس السنة فإن السلطات الضريبية لا تقبل به.

4. العوامل التنظيمية

يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بتحديد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ المحاسبية والسياسات المحاسبية، وتتمثل في الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة كأحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الدولي وجهات أخرى معينة بمتابعة الالتزام بتلك المعايير، وهناك مسؤولية تقع على هذه الجهات تشكلها ضغوط سياسية واجتماعية مفروضة على المشرعين واضعي المعايير تظهر مبررات الحاجة إلى زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي، وتظهر هذه المسؤولية بوضوح وتمارس بشكل كبير في حالة تعرض الشركات الخاضعة لتلك المعايير لأزمات مالية أو فشل ولم تقدم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير مؤشرات على احتمالات وقوع هذه الأزمات. لذلك تستخدم الجهات المعنية بوضع المعايير بدائل القياس والتقييم المتحفظة بشكل قبلي عند وضع تلك المعايير في حين تكون الجهات المعنية بمتابعة الالتزام بالمعايير أكثر تحفظاً بشكل بعدي وحيث أن دول العالم تختلف من حيث مدى استقلالية التنظيم المحاسبي فيها ودرجة التدخل الحكومي تختلف أيضاً مستويات التحفظ بين الدول وفقاً لتأثير العوامل السياسية والنظامية وخاصة التدخل الحكومي في وضع المعايير المحاسبية (أبو الخير، 2008: 14).

من خلال ما سبق يتبين أن التنظيمات المهنية تعد نزاعاً من التدخل الخارجي، لاسيما بشأن تطبيق بعض السياسات المحاسبية لضمان شكلاً من أشكال الممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع، فالتدخل قد يتم من جهات مهنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أو جهات مهنية ذات طابع حكومي، ولعل هذا النوع من التدخل قد يؤثر على مستوى التحفظ الذي تمارسه الشركات.

5. العوامل السياسية

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيف التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية. فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات. ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه

الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (Bushman, 2006: 119).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يتأثر بعدد من الدوافع والمبررات التي أدت لتطور التحفظ المحاسبي كالعوامل التنظيمية والسياسية والضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض والتأثير على عناصر الخصوم والمصروفات بالزيادة، ومن ثم التأثير بالسالب على حقوق الملكية (أو صافي الأصول).

مقاييس التحفظ المحاسبي:

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس التحفظ المحاسبي، تظل هناك خمسة مقاييس أكثر شيوعاً واستخداماً في الأدب المحاسبي وهي (Ball et al, 2013: 763):

1. نموذج التوقيت غير المتماثل في قياس الربح:

يركز هذا النموذج على أن الأنباء السيئة للأرباح المحاسبية تميل إلى تسجيلها في الوقت المناسب بصورة أسرع من الأنباء الجيدة، والذي يعرف بالتوقيت غير المتماثل للأرباح وكان (Basu, 2009) أول من ربط التوقيت غير المتماثل بالتحفظ المحاسبي، وذلك حسب النموذج التالي (Khan, 2009: 138):

$$Eps_{it=a0}+a_1DR_{it}+B_0R_{it}+B_1R_{it}DR_{it}+E_{it}P_{it}$$

حيث:

Eps_{it} : ربحية سهم الشركة i في السنة t

P_{it} : سعر افتتاح سوق الأوراق المالية للشركة i في السنة t

R_{it} : عائد السهم في سوق الأوراق المالية للشركة i في السنة t

DR_{it} : متغير وهمي = 1 إذا كان العائد للسهم في سوق الأوراق المالية سلبي ويساوي صفر إذا كان غير سالب. وحدد البعض نقاط القوة في هذا المقياس في انه الأكثر تطبيقاً على نطاق واسع، وكان لمدة تسعة سنوات هو المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ في التوقيت غير المتماثل للأرباح، كما أن العديد من الأوراق البحثية عند استخدامه أسفرت عن نتائج تتوافق مع توقعاتهم البحثية النظرية، كما أنه قد تم استخدامه في الدراسات المقارنة على النطاق الدولي، بينما تمثلت الانتقادات الموجهة لهذا المقياس في انه يعطي أداء ضعيف عند استخدامه في الأبحاث التي تستخدم سلسلة زمنية طويلة نسبياً، كما انه لا يعمل بشكل جيد إذا ما كانت المعلومات غير مجمعة بشكل جيد، حيث لا يعمل بطريقة اقتصادية، كما تبين وجود مشكلة التزامن في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (فتحي، 2012: 272).

2. نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF):

قام كل من (Ball and shivakumar, 2005) بتطوير مقياس لأغراض تقدير درجات (مستويات) التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، حيث يعتبر أن مقياس (Basu) غير ملائم للشركات الخاصة نظراً لعدم وجود بيانات متاحة لأسعار أسهم تلك الشركات، وقدم نموذج يعتمد على الانحدار:

$$ACC_{it}=B_0+B_1DCFO_{it}+B_2CFO_{it}+\sum_{IT}$$

حيث:

ACC: المستحقات التشغيلية وتقاس كالتالي: (التغيير في المخزون + التغيير في الديون + التغيير في الأصول المتداولة الأخرى - الاستهلاك).

DCFO: متغير وهمي ويساوي صفر إذا كان $CFO \geq$ صفر، ويساوي واحد إذا كان $CFO <$ صفر.
CFO: التدقيق النقدي التشغيلي في الفترة t.

يلاحظ أن نموذج (Basu) ونموذج (Ball&shivakumar) بهما درجة عالية من التشابه، حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني، ويتم اشتقاقهما من هيكلين متشابهين، وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل (Cross Sectional) ولكنهما يختلفان في مؤشر قياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، حيث (Basu) عائد السهم لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما (Ball & Shivakumar 2005) فقد استخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.

3. نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market-Book Ratio) (MTB) أول القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book ti- Market Ratio) (BTM):

تقوم الفكرة الأساسية لاستخدام (Mtm) أو (BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة الاقتصادية الحقيقية، وعلى ذلك فإن ارتفاع نسبة (MTB) يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وذلك على النحو التالي (Beaver & Rayan, 2005: 269):

$$BTM = a_t + a_1 + \sum_{j=0}^6 B_j ROE + \sum_{it-1}$$

حيث:

BTM: نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة في السنة t.

a: الاختلاف في BTA المشتركة لشركات العينة من سنة إلى أخرى.

a: المكونات الأساسية لـ BTM للشركة i.

ROE: العائد على حق الملكية لكل شركة في السنوات السابقة للسنة t.

B: معاملات الانحدار للعائد على حق الملكية.

يتميز هذا النموذج أنه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة لعام واحد أو وفقاً لسلسلة زمنية (Time Series) ولكن يعاب عليه أنه قد يحتوي على تحيز لأعلى بسبب وجود العوائد الاقتصادية في معظم الشركات.

4. نموذج قياس الاستحقاقات السالبة:

قام كل من (Givoly and Hayn, 2010) باقتراح مقياس للتحفظ يركز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية للشركة، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات عن طريق طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك، وتحسب المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية مشابهة لاحتساب المستحقات التشغيلية كالتالي:

$$Na = TACC - OPACC$$

حيث:-

TACC: إجمالي المستحقات وتحسب كالتالي: صافي الربح قبل الإهلاك- التدفقات النقدية من التشغيل.

OPACC: المستحقات التشغيلية, وتحسب كالاتي: (التغير في مخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى - التغير في الدائنون- التغير في الخصوم المتداولة الأخرى). يتميز هذا النموذج أن مقياس محدد للحفاظ يمكن تطبيقه على شركة محددة, وسهل التطبيق حيث لا يتطلب بيانات كثيرة لاستخدامه, ولا يعتمد على بيانات سوقية حيث يمكن تطبيقه على الشركات الخاصة غير المسجلة في البورصة, ولكن يوجه للنموذج بعض الانتقادات حيث يتطلب قياس الاستحقاق المتجمع لعدد من السنوات بداية من سنة أساس معينة, وهنا تظهر مشكلة اختيار سنة الأساس, كما أن الإهلاك يعتبر أحد العناصر الأساسية عند المحاسبة عن الاستحقاق ولكن يتم تجاهله في هذا النموذج.

5. نموذج قياس الاحتياطات السرية

يرى (Penman and Zhang, 2002) أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في تكوين احتياطات سرية, حيث يمكن استخدام المبلغ المكون نتيجة الاحتياطات السرية في قياس درجة التحفظ. ويمكن القول بأن القيمة المرتفعة للاحتياطات السرية تعني درجة عالية من التحفظ في القوائم المالية. وتوجد طريقتان لقياس الاحتياطات السرية:

1- الأولى: تم اقتراحها عن طريق (Ahmed et al.,2000) وتستخدم نسبيتين:

- نسبة البحوث والتطوير: المبيعات

- نسبة مصاريف الإعلان: المبيعات

كأسئلة للاحتياطات السرية.

2- الثانية: وهي الأكثر شيوعاً واستخداماً تم اقتراحها بواسطة (Penman and Zhang) وذلك على النحو التالي:

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

$$NOA_{it}$$

حيث:

ER: تشير إلى الاحتياطات السرية المكونة عن طريق إتباع التحفظ المحاسبي, تشير إلى الشركة (t) تشير إلى تاريخ المركز المالي.

NOA: هي الصافي الأصول التشغيلية, وتحسب كالاتي: القيمة الدفترية للأصول التشغيلية الخصوم التشغيلية, وذلك باستثناء الأصول والمطلوبات المالية.

ويمكن حساب ER_{it} كالاتي:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_t^{res} + DVA_t^{res}$$

حيث:

INV_{res} : احتياطي المخزون.

RD_{res} : احتياطي البحوث والتطوير

ADV_{res} : الأصول الإعلامية والتسويقية.

هناك العديد من المقاييس الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي, ولكن المقاييس الخمسة السابقة هي المقاييس الشائعة الاستخدام في الدراسات الميدانية للتحفظ المحاسبي, على سبيل المثال اقتراح (Easton & Pae, 2004) مؤشر أو مقياس بسيط للتحفظ المحاسبي يعتمد على التغير في الاستثمارات النقدية كمؤشر على التحفظ المحاسبي في تسجيل الأصول ذات القيمة الحالية الموجبة والتغير في صافي الأصول التشغيلية كمؤشر على التحفظ في تسجيل الأصول التشغيلية وقد جاءت

النتائج أن التحفظ الذي يرجع إلى الاستثمارات النقدية له اثر قوي على عائد الشركة زيادة على أثر الأرباح المحاسبية (السيد، 2011: 320).

مما سبق يتضح أنه يمكن التلاعب في رقم الربح للوصول إلى الرقم المرغوب فيه من خلال المساحة التي يتركها المنظمون بشأن اختيار إحدى السياسات المحاسبية من خلال مجموعة من السياسات التي ينص عليها المعيار، ولعل الحكمة في ترك تلك المساحة تكمن في إعطاء حرية للإدارة للاختيار الأفضل في ضوء مدى الحاجة إلى توفير معلومات ملائمة.

تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

1 - تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية:

تعد القوائم المالية بمثابة المصدر الأول والرئيسي للمعلومات المحاسبية المقدمة لكافة أنواع مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين، سواء كانوا مؤسسات أو حملة سندات وغيرهم من المستفيدين، مما تقدمه القوائم المالية بشكل خاص أو القوائم المالية بشكل أشمل من معلومات عن المركز المالي والأداء وحركة السيولة وهياكل الملكية وغيرها من المعلومات، ولكن هذا لا يعني أن القوائم المالية تتصف بالكمال حيث تعكس القوائم المالية تقديراً للواقع الاقتصادي للشركة فقط.

أما توقيت عملية الاعتراف بالحدث الاقتصادي: فعادة لا تتطابق مع توقيت حدوث الحدث الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأعراف المحاسبية كالتحفظ المحاسبي التي تقع خلف عملية القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية أو حتى القيمة العادلة (ياسين، 2008: 50-54).

مما سبق يتضح أن المعلومات المتحفظة تكون أكثر ملائمة لأنها تحسن جودة المعلومات في أسواق المال، وأن مقاييس أداء المحاسبة المتحفظة مثل الأرباح تؤدي دوراً هاماً في توفير المعلومات للمستثمرين وأن التقديرات غير القابلة للإثبات المتعلقة بالأداء المستقبلي والمعروفة من قبل المحللين تكن ذات جودة عالية عندما تستخدم الأرباح المتحفظة اللاحقة عند تقييمها أو تقديرها، وإذا كانت الأرباح المحاسبية يصعب التحقق منها فمن المرجح أن تنخفض جودة المعلومات الأخرى.

2. تأثير التحفظ المحاسبي على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة وتقدم في التوقيت المناسب لمستخدميها. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن الذي يمكن أن يتخذ في حالة وجودها. **ثانياً الثقة** (الاعتمادية) **Reliability** بمعنى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية، لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة في التعبير عن الأحداث والعمليات والظروف وبطريقة محايدة بما يمكن التحقق منها بأدلة إثبات تتسم بالموثوقية/ الاعتمادية.

تمثل الخاصيتان السابقتان الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، ولكن قبل أن يستطرد الباحث في تحليل الدراسات التطبيقية الخاصة بتحليل تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية يجب أن يشير إلى ملاحظتين في غاية الأهمية؛ **الملاحظة الأولى**: التأكيد على أنه قد يحدث تعارض بين تلك الخاصيتين Trade off فقد تكون المعلومات ملائمة وغير موثوق فيها فالتكلفة الجارية أو المعدلة أو القيمة العادلة تعتبر ملائمة، ولكن غير موثوق فيها وعلى النقيض قد تكون المعلومات غير ملائمة ولكن موثوق فيها، مثل: بيانات التكلفة التاريخية التي تتمتع بدرجة عالية من الثقة وذلك لخلوها من التحيز، إلا أنه في مقابل ذلك يلاحظ أن هذه الأرقام أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية وبصفة خاصة في حالة تغير الأسعار وبالتالي تكون غير ملائمة. أما **الملاحظة الثانية**: فتتعلق بالتحفظ المحاسبي وتأثيره على خاصيتي الملائمة والثقة، فإن تطبيق التحفظ المحاسبي ينتج عنه تشويه لجودة المعلومات المحاسبية من خلال الإخلال بحيادية المعلومات ومن ثم مصداقية التعبير وكذلك انتهاك خاصية الثبات، الأمر الذي أصبح معه المعلومات غير ملائمة لعقد المقارنات. بالإضافة إلى أنه قد ينتج عن تطبيق التحفظ المحاسبي قياسات غير متحفظة للدخل الدوري، فنتيجة للتخفيض المتعمد لقيم الأصول يكون الدخل الخاص بالفترات اللاحقة أكثر تضخماً من الحقيقة وهي العوامل التي تؤثر مجتمعة بالسلب على خاصيتي الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية.

يعد التحليل السابق عرضه تحليلاً مقتضباً للمزاعم النظرية للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وهو ما يستدعي استقصاء صحته من عدمه من خلال الأدلة العملية والمحاولات التطبيقية، ومن أهم تلك المحاولات في هذا المجال دراسة والتي استهدفت دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية وبصفة خاصة الأرباح المحاسبية ممثلة في خاصيتي الملائمة، Reliability وخاصية الموثوقية Relevance معبراً عنها بقدرة الأرباح المحاسبية للفترة الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية المحاسبية معبراً عنها بقدرة الأرباح المحاسبية للفترة الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وبناءً على الفقرة رقم (90) من ذات القائمة والتي أشارت إلى "احتمالات التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية" فاستهدفت الدراسة أيضاً تقصي التأثير المشترك بين تلك الخاصيتين **Joint Relationship** على الاستفادة من الأرباح المحاسبية في تفسير سلوك أسعار الأسهم.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات:

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي تتبع من أهمية دور كل منهما في التعاقدات التي تبرمها المنشأة، وذلك بالنظر إلى أن الشركات تتكون من سلسلة من القرارات المرتبطة بمزاولة المنشأة لأنشطتها، والتي يتم إبرامها لتخفيف حدة مشاكل الوكالة والمتعلقة بالفصل بين الملكية والرقابة

داخل المنشأة، ومن الممكن القول أن واحد من أهم الأمثلة علي هذه العقود هو عقد بين حملة الأسهم والمجموعة التي تدير (إدارة الشركة) باعتبار أن مجموعة الإدارة هو الوكلاء عن الملاك وحملة الأسهم، وقد تم توظيفهم للعمل علي إدارة الشركة نيابة عن هؤلاء الملاك ونظراً لأن مجموعة الإدارة والمديرين قد تعمل علي تعظيم ثروتهم الخاصة بدلاً من ثروة المساهمين، فقد وضع مجموعة من الآليات التي تساعد علي التخفيف من هذه المشكلة (شاهين، 2011: 448).

من خلال ما سبق يتبين أنه في ظل إعداد المسؤولية الملقاة علي الإدارة التنفيذية، والوصايا العشر السابقة أن تقوم باتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية لمواجهة تكاليف النزاعات والتقاضي، ويتوقع أيضاً أن الشركات التي لا يوجد بها غش في القوائم المنشورة هي تلك التي يتكون مجلس إدارتها من أعضاء غير تنفيذيين، ويتوقع زيادة درجة التحفظ المحاسبي بعد تطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة والالتزام بها.

خامساً : العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح

يعد التحفظ المحاسبية من خصائص المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية، والذي يعد أيضاً من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حيث ساد التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين إلى درجة أنه أصبح حجر الزاوية في الممارسة العملية. وقد ناقشت العديد من الدراسات علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث افترضت بعض الدراسات أن الزيادة في التحفظ في التحفظ المحاسبي خلال الوقت يعتبر احد الأسباب الذي يمكن ملاحظته لتخفيض القيمة الملائمة، كما أن كلا من الأكاديميين والممارسين عبروا عن وجهات نظر مختلفة حول دور التحفظ المحاسبي في تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث أشار بعض الممارسين إلى أن الممارسات مثل معالجات نفقات البحث والتطوير يعتبر نوعاً من التحفظ (محمد، 2011: 2).

يتضح مدى أهمية الثقة في المعلومة المحاسبية عند الربط بين الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انهيار للعديد من الشركات الأمريكية وممارسات المحاسبة الإبداعية التي مارسها مديرو تلك الشركات في إدارة الأرباح والتي نتج عنها العديد من المعلومات المحاسبية المضللة، مما أفقد الثقة في المعلومة المحاسبية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية، بل والأكثر من ذلك إلى الثقة في القوائم المالية ككل، الأمر الذي دفع إلى العمل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للتغلب على الممارسات والتجاوزات المحاسبية.

الدراسات السابقة:

- دراسة: **Artiach and Clarkson, 2014** هدفت الدراسة إلى إبراز الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي باختبار العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها كما هو وجود علاقة عكسية بين التحفظ وتكلفة رأس المال، وبينت الدراسة أن التحفظ المحاسبي له دور إيجابي في المبادئ والسياسات المحاسبية بالرغم من الهجوم الشديد الذي تعرض له من واضعي المعايير المحاسبية، وكشفت الدراسة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أشار إلى التحفظ المحاسبي بوصفه سمة مرغوب فيها في القوائم المالية للشركات، حيث أنه يحسن من بيئة المعلومات للشركات. وأوصت الدراسة بالاهتمام والتفاعل بين بيئة المعلومات والإفصاح الجيد في الشركات والتحفظ المحاسبي، والتأثير المشترك بينهما على رأس المال.
- دراسة **شيماء، 2015**: هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاتجاهات المحاسبية المعاصرة والتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، عرض وتقييم الجهود الدولية المبذولة للحد من ممارسات

إدارة الأرباح، للاستفادة من النتائج في استنباط مؤشرات تساهم في الحد من إدارة الأرباح على مستوى المصارف، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن استخدام تقديرات القيمة العادلة المقدمة من سوق نشط وسوق غير نشط تؤثر على إدارة الأرباح وتعمل على الحد منها في سياسة التحفظ المحاسبي، وأوصت الدراسة بإصدار تشريعات لدعم التحكم المؤسسي وتفعيل آليات حوكمة الشركات ليكون لها أثر فعال في تحسين الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارات المنشآت.

- دراسة ليث وعبد الستار، 2016 : هدفت الدراسة إلى اختبار فاعلية أُنموذج (Basu, 1997)

لقياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث وبمتغيراته المعروفة (العائد السوقي للسهم في حالة الأخبار السيئة والجيدة)، قياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع الدراسة من خلال إضافة متغيرات جديدة، لأنموذج Basu، وهي القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة، أوصت الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بأهمية استخدام النموذج المطور لقياس التحفظ المحاسبي من قبل الجهات المعنية بالرقابة.

- دراسة Warad and Al-Debi'e, 2017 : هدفت الدراسة إلى قياس أثر التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ

والإفصاح الطوعي على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية، وأظهرت النتائج أن الشركات الأكبر حجمًا أقل تحفظًا في سياساتها المحاسبية، ولديها مستوى أعلى من الإفصاح الطوعي، وذلك لأن تكلفة التمويل الخارجي للشركات الأكبر حجمًا أقل من الشركات الأصغر حجمًا، وقد أوصت الدراسة بأن يكون المدراء على بينة من أهمية توفير معلومات إضافية ذات الفوائد الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بتخفيض تكلفة رأس المال.

- دراسة إيمان، 2017م: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القيمة السوقية للشركات

المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، بيان أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في القطاعات جميعها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية في القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في القطاع المالي، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية في القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في القطاع الصناعي، وجود أثر

ذو دلالة إحصائية في القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في قطاع الخدمات. وجود أثر ذو دلالة إحصائية في القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول، وأوصت الدراسة بتفعيل سياسة تحفظ محاسبي ملائمة من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بناءً على نموذج Basu.

دراسة آمنه ومحمد، 2018: هدفت الدراسة إلى البحث في أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، التعرف فيما إذا كانت الشركات المدرجة في بورصة عمان (الصناعية والخدمية والمالية) تمارس التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، بيان أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها تمارس الشركات المدرجة في بورصة عمان (الصناعية والخدمية والمالية) التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، كان القطاع المالي الأكثر تحفظاً بالمقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، وجود علاقة عكسية للتحفظ المحاسبي بنوعيه، المشروط (وغير المشروط مع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. التشغيلية، وأوصت الدراسة ببحث الشركات التي تعاني من مخاطر هبوط في تدفقاتها النقدية التشغيلية إلى ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي، تشجيع الشركات الأردنية على تبني ممارسة التحفظ المحاسبي كأحد أدوات إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

إجراءات الدراسة التطبيقية:

منهجية الدراسة:

أعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة أو المشكلة ونتائجها، أما الدراسة التطبيقية يغلب عليها لمجموعة من المتغيرات التي ترتبط في التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والقيمة السوقية للسهم، وتم في هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة من خلال قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM) .

أدوات ومصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين هما:

1-مصادر أولية: تم الاعتماد على القوائم المالية السنوية المدققة والمنشورة للمصارف عينة الدراسة ونشرات سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحديد القيمة السوقية للفترة من(2013- 2017) لإثراء الجانب العملي.

2- مصادر ثانوية: تم الاعتماد على المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ودراسات منشورة على شبكة الانترنت ذات الصلة بمتغيرات البحث لتغطية الجانب النظري.
ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من المصارف التي نشرت تقاريرها المالية حسب الأصول ولمدة خمسة سنوات خلال الفترة من 2013 م ولغاية 2017 م، وبعد استيفاء الشروط التالية:

- 1- توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2013 ولغاية 2017 م.
- 2- مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
- 3- توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
- 4 - عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول في فترة الدراسة..

تكون مجتمع الدراسة من عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي يبلغ عددها 5 مصارف هي مصرف البركة ومصرف فيصل الإسلامي ومصرف الجزيرة السوداني الأردني ومصرف الخرطوم ومصرف النيل من مجتمع الدراسة خلال سلسلة زمنية تمتد خمس سنوات والمنشورة على موقع سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال مدة الدراسة.

قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في قياسها لمستوى التحفظ المحاسبي على مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وفي ما يلي وصف له:

نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) (Book to Market Ratio):

يعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقومة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادى به نظرية المحاسبة، بينما إذا ارتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى

استخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة بمعنى أن الشركة مقيمة بأعلى مما يجب.

التحفظ المحاسبي = القيمة الدفترية / القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق)

القيمة الدفترية = حقوق المساهمين / عدد الأسهم المصدرة

يلاحظ أن أفضل طريقة لقياس التحفظ المحاسبي في المصارف السودانية هو ذلك المقياس للأسباب الآتية:

1- توفر المعلومات الملاءمة لتطبيق هذا المدخل في نشرات التداول الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- سهولة تطبيق هذا المدخل مما يؤدي إلى سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين الحاليين والمرقبين.

3 - لا يمكن تطبيق المداخل أو المقاييس السابقة وذلك لصعوبة الحصول على عوائد الأسهم السالبة وكذلك لا يمكن معرفة الاحتياطات الخفية من دون اللجوء للشركة نفسها ولا يمكن للشركة أن تعطي أي معلومات عن الاحتياطات الخفية.

لذلك سوف يتم التطرق إلى تفصيل أكثر عن مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في الجانب التطبيقي للدراسة

وصف النموذج:

وقد تم الاستعانة في عملية الصياغة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط المقترحة والمبنية على المتغيرات المذكورة التي جاء فيها (القيمة السوقية) كمتغير تابع محمل الرمز (Yi) و(التحفظ) مغير مستقل وتم صياغة معادلة النموذج باستخدام التحليل الإحصائي يجعل تحديد معادلة النموذج أكثر قوة في تحديد قيمة المتغير التابع (Yi)، و اعتبر أن كل المشاهدات تعطي قيمة للمتغير التابع (Yi) كما في الصياغة التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + U_i$$

$$Y = 5.918 - 4362$$

بناءً على هذه الصياغة يتم وصف النموذج من خلال تفسير مكونات معادلة الانحدار الخطي البسيط للتحفظ المحاسبي، و التي فيها:

$$Y = \text{القيمة الفعلية لمعدل القيمة السوقية (المتغير التابع)}$$

حيث أن:

β_0 β_0 = قاطع الدالة أو الحد الثابت أو هو قيمة القيمة السوقية عندما تكون المتغيرات المستقلة كلها تساوي الصفر.

$$\beta_1 X_1 \beta_1 X_1 = \text{القيمة الفعلية التحفظ المحاسبي}$$

U_i U_i = احد القيم التي يأخذها المتغير العشوائي و احد الخطأ (Random Variable) و هو يؤثر أثر المتغيرات الأخرى على معدل تغير القيمة السوقية و قد يكون أثره سلبى أو ايجابى (سالباً أو موجباً) و لكنه يتمتع بوسط حسابى = صفر وتباين ثابت، و يعلل إدخال المتغير العشوائى بالأسباب الآتية:

1. وجود عدة متغيرات تفسيرية ذات أثر ضئيل أو ذات أثر منتظم على المتغير التابع استبعدت من النموذج و استعوض عنها بالمتغير العشوائى.

2. وجود خطأ في قياس المتغير التابع ثم ضم تأثيرها إلى المتغير العشوائى عند استخدام نماذج الانحدار والتي يتعلق بعض منها بالسلوك الإنسانى، فعندما يكون هنالك مكون عشوائى فالسلوك الإنسانى يتضمن مفعوله في المتغير العشوائى. و تحتاج إلى استخدام أسلوب الخطي البسيط لقياس القيم و الإشارات المتوقعة لتفسير العلاقات الاقتصادية بين هذه المتغيرات باستخدام النموذج الذي يتلاءم مع البيانات التي يسمح لنا بتحليل القيمة السوقية (Y_i) ومدى علاقته بالمتغير المستقلة التحفظ المحاسبي

استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار عبارات المحاور لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع:

المتغير التابع:

(X): القيمة السوقية

المتغير المستقل:

(y_1): التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

اختبار المعنوية الإحصائية (الكلية) للنموذج:

عند القيام باختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح، نستعين بعدد من الاختبارات الشهيرة والتي نعني بها T الذي يقيس معنوية المعلمات المقدرة (مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع) واختبار فيشر F (الذي يعرف باختبار المعنوية الكلية للنموذج).

* اختبار المعنوية الكلية للنموذج يتمثل هذا الاختبار في مقارنة قيمة فيشر المتحصل عليها من الانحدار البسيط، F_c مع القيمة الجدولية المأخوذة من جدول فيشر F_t ، بحيث تنص فرضية العدم H_0 على أن المتغير المستقل ليس له تأثير جيد على المتغير التابع.

حيث أن $F_T = F_\alpha (n-k, k')$ ، n تمثل دائماً عدد المشاهدات و k عدد المقدرات، k' عدد المتغيرات المفسرة.

* اختبار المعنوية الكلية للنموذج يتمثل هذا الاختبار في مقارنة قيمة فيشر المتحصل عليها من الانحدار البسيط، F_c مع القيمة الجدولية المأخوذة من جدول فيشر F_t ، بحيث تنص فرضية العدم H_0 على أن المتغير المستقل له تأثير جيد على المتغير التابع.

ومنه يلاحظ أن القيمة المحتسبة أكبر 40.654 من القيمة الجدولية 13.023 وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مساوي للصفر ما عدا الثابت ونقبل بالفرضية البديلة التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (أسعار الأسهم) والمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، إذا النموذج ككله له معنوية دراسة وتحليل الهيكل الاقتصادي القائم وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة والمقترحة والتنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

جدول رقم (1) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث: Descriptive Statistics

	N	Median	Maximum	Mean	Std. Deviation
أسعار الأسهم	25	3.5000	10.25	3.4476	2.50503
التحفظ المحاسبي	25	3200.	1.80	3.4476	45891.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد المشاهدات 25 مشاهدة وأن الوسط الحسابي للقيمة السوقية هي 3.500 وللتحفظ 0.3200 بينما أعلى قيمة لأسعار الأسهم بلغت 10.25 بينما التحفظ 1.80 وذلك يتضح ضرورة استعمال تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

عرض وتحليل البيانات المالية للمصارف المختارة كعينة للدراسة:

لقياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة استندت الدراسة على القوائم المالية للمصارف عينة البحث والمنشورة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لاستخراج القيمة

الدفترية، كما تم الاستناد على نشرات سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحديد سعر السهم السوقي، إذ يعتمد المقياس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي على حاصل قسمة القيمة الدفترية إلى سعر السهم السوقي والذي تعكس نتائجه الجداول الآتية للأعوام (2013) (2014) ((2015) (2016) (2017)) على الترتيب:

جدول رقم (2) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2013

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	سعر السهم	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.08	3.5	0.31	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.23	5.7	0.22	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.21	5.37	0.23	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.32	1.34	0.99	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	0.11	0.06	1.8	غير متحفظة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

نلاحظ من الجدول (2) إن أعلى قيمة دفترية (1.32) كانت لمصرف الخرطوم وأقل قيمة دفترية (0.11) كانت لمصرف النيل للتجارة وأعلى سعر سهم (5.37) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل سعر للسهم كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.22- 1.8) إذ اعلى نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى أسعار أسهم المصرف وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (3) القيمة الدفترية وسعر السهم ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2014

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	سعر السهم	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.12	3.50	0.32	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.21	5.10	0.24	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.43	5.37	0.25	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.001	1.55	0.65	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.05	0.06	0.99	متحفظة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020 م.

نلاحظ من الجدول (3) إن أعلى قيمة دفترية (1.43) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة دفترية (1.001) كانت لمصرف الخرطوم وأعلى سعر سهم (5.37) كانت من نصيب

مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل سعر كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06)) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.24-0.99)) إذ اعلي نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل، وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (4) القيمة الدفترية وسعر السهم ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2015

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	سعر سهم	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.13	3.32	0.34	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.23	5.10	0.24	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.44	6.00	0.24	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.001	1.55	0.64	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.11	0.06	1.05	غير متحفظة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020 م.

نلاحظ من الجدول (4) أن أعلى قيمة دفترية (1.44) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة دفترية (1.001) كانت لمصرف الخرطوم وأعلى سعر سهم (6.00) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل سعر سهم كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06)) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.24-1.05)) إذاً أعلى نسبة كانت لمصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني ومصرف الجزيرة السوداني الأردني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (5) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2016

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	سعر السهم	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.07	3.50	0.31	متحفظة

2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.31	5.00	0.26	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.09	6.00	0.18	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.32	1.00	1.32	غير متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.12	1.00	1.12	غير متحفظة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

نلاحظ من الجدول (5) أعلاه إن أعلى قيمة دفترية (1.32) كانت لمصرف الخرطوم وأقل قيمة دفترية (1.07) كانت لمصرف البركة السوداني وأعلى سعر سهم (6.00) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة سوقية (1.00) كانت لمصرف النيل للتجارة ومصرف الخرطوم ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.18-1.32) إذ أعلى نسبة مصرف الخرطوم الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف لجزيرة السوداني الأردني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (6) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة: 2017

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.12	3.50	0.32	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.39	5.51	0.25	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.74	10.25	0.17	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	0.76	1.90	0.4	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.26	0.95	1.32	غير متحفظة

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020 م.

نلاحظ من الجدول (6) أن أعلى قيمة دفترية (1.74) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة دفترية (0.76) كانت لمصرف الخرطوم وأعلى سعر سهم (10.25) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل سعر سهم سوقي كانت لمصرف النيل للتجارة (0.95) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (1.32-0.4) إذ أعلى نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم المصرف وكذلك

أقل نسبة كانت لمصرف الخرطوم الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.
اختبار الفرضيات:

اختبار الفرض الأولى: يؤثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول رقم (7) تحليل التباين للفرضية الأولى

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	96.187	1	69.188	40.654	0.000
الأخطاء	54.417	23	2.366		
المجموع	150.604	24			

a. Predictors: (Constant), Reservation
b. Dependent Variable: M.value $F_{tab} = 13.56$ $F_{tab} = 13.56$

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (7) أن مستوي المعنوية 0.000 وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلى قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يؤثر المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) 96.187 علي المتغير التابع (سعر السهم السوقي) 54.417 لقبول الفرضية الأولى التي تنص علي (يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية).

اختبار الفرض الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وأسعار أسهم الشركات المدرجة فسوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول (8) يوضح معاملات دالة خط الانحدار للفرضية الثانية Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.918	495.		11.962	000.
	Eeservation	-4.362-	684.	-799.-	-6.376-	000.

a. Dependent Variable: M.value

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (5.918) وهي قيمة المتغير التابع (القيمة السوقية) عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) يساوي -4.632 وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين سعر السهم السوقى والتحفظ المحاسبي مما يعني أن زيادة المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) بنسبة واحدة تؤدي إلي زيادة المتغير التابع (سعر السهم السوقى) بمعدل -4.632، ونلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.000 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (سعر السهم السوقى) ليس لها دور في (التحفظ المحاسبي).

مما سبق نستنتج أنه توجد علاقة إيجابية بين أسعار أسهم الشركات والتحفظ المحاسبي قد تحققت.

مناقشة نتائج النموذج:

معامل التحديد R2 تدل القيمة 0.63 على أن نسبة 63% من التغير في سعر السهم في معدل التحفظ المحاسبي نفسها مفسرة بدلالة تغير السعر السوقى، أما النسبة المتبقية 37% فمفسرة من قبل الخطأ العشوائى.

معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تدل القيمة 0.62 على أن نسبة 62% من التغير معدل السعر السوقى نفسها مفسرة بدلالة معدل التحفظ وهي قريبة من الواحد الصحيح والعلاقة ايجابية بينهم.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. وجود أثر للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
3. وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والسعر السوقى للسهم لدى الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
4. يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملائمة للمعلومات المحاسبية.

5. يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية.

- التوصيات:

على ضوء النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- 1- تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة.
- 2- قيام المراجعين الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم المالية المنشورة.
- 3- قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ المحاسبي احد شروط إدراج الأوراق المالية للمصارف بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 4- فهم وإدراك أهمية التحفظ المحاسبي من قبل إدارات المصارف السودانية، لما تحقق هذه السياسة من منافع في تعزيز قدرة المصارف بالمفاوضات التعاقدية وتخفيض تكلفة المعلومات
- 5- قيام الجامعات والمعاهد السودانية وجمعية المحاسبين والمدققين السودانية بتطوير البرامج التعليمية والدورات التدريبية المختلفة لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التحفظ المحاسبي.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو الخير، مدثر طه. (2008). "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول.
- أحمد، شتيوي أيمن. (2010). "تأثير مخاطر دعاوي القضاة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصري". مجلة الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المجلد الخمسون، العدد الرابع.
- إقبال، عمر والقضاة مأمون. (2014). "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي". مجلة جامعة النجاح للأبحاث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، العدد (4)، المجلد (28).

- الجارحي، هاني عبده خليل حسانين. (2013). "دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السالبة للأزمة المالية العالمية". مجلة المدير الناجح، كلية التجارة بالسويس، جامعة السويس.
- حمد، آمنه خميس والمومني، محمد عبد الله. (2018). "أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان". دراسة تحليلية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (1)، المجلد 14.
- السيد، كساب ياسر. (2011). "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي : دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 2.
- شاهين، محمد أحمد. (2011). "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع 4.
- عادل، عبد الرحمن، قاسم، محمد. (2017). "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره علي جودة الأرباح". مجلة الدراسات العليا، كلية التجارة، جامعة النيلين، العدد 26، المجلد 7.
- عبد الملك، احمد رجب. (2008). "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (1)، المجلد (45).
- فتحي، جابر خالد. (2012). "نموذج مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار- دراسة تطبيقية على البورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 16، ع 2.
- ليث، أكرم مفلح القضا وعبدالستار، عبدالجبار الكبيسي. (2016). "تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية". دراسات، العلوم الإدارية- الأردن، العدد 2، المجلد 43.
- محمد، جنيدي محمد سعيد. (2004). " أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- محمد، عبد المجيد حميدة. (2013). " قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية" مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثاني.

- محمد، عوض آمال محمد. (2011). "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- النجار، جميل حسن. (2014). "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم". البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة - غزة، فلسطين، المجلد (17)، العدد الأول.
- نمر، حلمي. (1967). "تطور الفكر المحاسبي لمشكلة تقويم المخزون السلعي". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين والبحوث، جامعة القاهرة، العدد الثامن.
- ياسين، محمد. (2008). "قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية البنوك التجارية الأردنية". رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- Ahmed, A., and Others. (2000). "The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bond Holder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Cost". The Accounting Review, Vol 77.
- Artiach, T. & Clarkson, P. (2014). "Conservatism, Disclosure and the cost of equity Capital". Australian Journal of Management, Vol.39, No.2.
- Ball and Others. (2013). "The Effect of Information Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings". Journal of Accounting Research, vol 144, No 2.
- Ball R.,and Shivakumar, L. (2006). "The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition". Journal of Accounting Research. Vol 44, No.2.
- Basu, S. (2009). "Conservatism Reserarch: Historical Development and Future Prospets". China Journal of Accounting research, vol2, Issue1.
- Beaver, W. and. Ryan, S. (2005). "Conditional and unconditional conservatism: Concepts and Modeling". Review of Accounting Studies, 10:(2-3).
- Blunck, R. & Rego, S. (2007). "Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism". Working Paper, Social Science Research Network, www.ssrn.com.
- Blyss, J. (1924). "Management Through Account". New York, : the Ronald Press co. PP 234-241.
- Bushman, R. & Piotroski, J. (2006). "Financial Reporting Incentive for Conservative Accounting : The Influence of Legal and Political Institution". Journal of Accounting and Economics 2006: vol 42.
- Easton & Pae, 2004 " Accounting Conservatism and the Relationship Between returns and accounting data", Review of Accounting Studies, No. 9.
- Givoly and Hayn, 2000 'The changing time-series properties of earnings, cash flow and accruals: has financial reporting become more conservative', journal of accounting and economic, Vol.29.No.3.



- Khan, M., and watts, R. (2009). "**Estimation and Empirical Properties of Affirm Year Measure of Accounting Conservatism**". Journal of Accounting and Economics, vol.48, No 3.
- Lara, Juan. (2012). "**Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management, Dissertation**", University of Navarra.
- Penman S.H and Zhang, K. (2002). "**Accounting Conservatism, The Quality of Earning and Stock Returns**". the Accounting Review, Vol.77, No2.
- Ross L. , watts , RL, . (2002). "**Conservatism in Accounting**". Available at/ paper. Taf? Abstracted=371820; [www.hrtip:// papers.Ssrn.com](http://papers.Ssrn.com).
- Warad, Heba & Al-Debi'e, Mamoun .(2017). "**The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan**", Accounting and Finance Research, Vol. 6, No. 1.
-
-